

وهذا المصنف عندنا كما اصرح به في الامتحان في تحت المصنف
 وقيل انما اشارة بالمصنف في الاحتياج الى اللفظ وذكر كونها
 على فظ من الخطاب والفصل واسماء الاشارة قبل
 بنيت لضمها الاشارة وهي اهدم لمتغلا لهما معنى
 حرفي لكن الموضع لهما حرف كما فصلها الرضي وفي اللات
 وضع مع حرف اللفظ وحمل عليه ما عداه وقبل الاحتياج
 الاشارة الدافعة لهما معا وهي اما الاشارة للشيء
 او العوض كاحتياج اللفظ الى المتعلق والمجملات
 وجه البناء المشابهة باللفظ في الاحتياج او وضع بعضها
 وضع اللفظ غير في واية فاهما معا بان لم يحد في صحتها
 صلتهما للاشارة مع غيرها الاشارة المشبهة لجانب الاستيئة
 فلا يدركه رجل وحده عشرة لاجل لاجل الاضافة فيهما
 ولا حيث واذا قرأه المصنف الاضافة فيهما كلا اضافة
 فلا ترجح جانب الاستيئة وانما بينا عند حد فالصواب
 لنا كما يشهد به اللفظ في جهة الاحتياج الى محذوف منوع
 فتبارك الفيايات والذات بناء على الضم نحو قوله فوله في حق
 من جعل شيعته لهم لانه على الرحمن عينا وتسمى الاستيئة

الموصولات

وهي الاضافة الى اللفظ التي هي من خواص الاسم

ولذا عرفت ان المصنف في بناء في المصنف بعد تعريف المصنف
 بالاختصاص والبنية طلبا وانما يفرق لانه يفرق رجوع الى
 المصنف من ان كان في عين بين الاصل او بين هو الاصل
 وبين العارض من بين هو العارض والاولى ان يفرق
 قد تم فكذلك في الاشارة ان لا يقع معنى الاشارة في
 الماضي فانه قد يقع موقع المصنف فيكون كالمصنف في الماضي
 وقد يكون الامر مختلفا فيه والامر بغير اللام عند البنية
 قبل الاشارة عند الكوفيين وهو معجم بجزء من كلامهم
 كما هو والمجلة من حيث هو في انهما على اللفظ يكون بناها
 متعلقا في الاعتبار لا اذ قد يوجد في جزئها الاعراب وغير
 البناء عدم نوازلها المتضمنة عليها اصلا لعدم دلالتها
 على المتعلق المطابق وانما ارب المضارع بالثابتة التامة
 وهي معقودة في ان ايضا كما لا يخفى والاشارة ايضا على
 الاثر وغير لازم واللازم منها ما لا ينفك عن البناء اصلا
 وهو ان البنية الاثر المضرات وجه البناء الاستيعاب
 نفسا لانها تختلف مادة وصيغة على النحو اللغوية
 من لانه الاعراب عليه التي هي الفرض من وضع هذا

وهي الاضافة الى اللفظ

وهي من خواص الاسم

وهي الاضافة الى اللفظ التي هي من خواص الاسم

وهي الاضافة الى اللفظ التي هي من خواص الاسم

وهي الاضافة الى اللفظ التي هي من خواص الاسم